أما عملية مد التعليم الإلزامي إلى نهاية المرحلة الثانوية، فهذا يبقى إلى الآن، مجرد طموح كبير تسعى الدول العربية إلى تحقيقه. وهذا ما يطلق عليه في البلاد المتقدمة اسم " المدرسة الشاملة الإلزامية " أو " المدرسة الإلزامية العامة " والتي تكون مدة الدراسة فيها تشمل جميع المراحل التعليمية ما قبل التعليم الجامعي.

في ضوء ذلك عمدت معظم أقطار الوطن العربي لإعادة بنية التعليم الثانوي محاولة بذلك إيجاد مناهج جديدة متطورة تجمع ما بين التعليم الثانوي محاولة بذلك إيجاد مناهج جديدة متطورة تجمع ما بين الدراسات التكنولوجية، وفرص الاختيار أمام الطلبة، وتربط التعليم الثانوي، بصفة عامة، بمطالب المجتمع من ناحية ومطالب التعليم العالي من ناحية ثانية. وقد ظهر الاعتقاد في هذا المجال بأن المدرسة الشاملة أو العامة، قد تكون نموذجاً صالحاً لتحقيق كل هذا. وهكذا يجري تجريبها في مصر والسعودية والكويت والأردن، كما يجري تطوير نماذج أخرى منها في الجزائر واليمن.

تؤكد إستراتيجية تطوير التربية العربية، على أن التعليم الثانوي برمته والتنوع المقترح فيه، ما يزال قضية أساسية يدور حولها التفكير والتجريب من أجل تطويره وتوسيع نطاق أهدافه، ليمكن الطلبة من مواصلة التعليم على المستوى الجامعي. ويزودهم بمهارات مهنية وفنية قابلة للاستعمال المباشر في السوق ويوفر لهم ثقافة عريضة متنوعة، تجمع بين مطالب الفكر والعمل، ويحقق لهم حرية الحركة بين الاختيارات المختلفة وفقاً لاستعداداتهم واهتماماتهم. بخلق قنوات ومسالك بين الأنواع المختلفة من الدراسات والتخصصات، ويوثق العلاقة بينه وبين مؤسسات العمل والإنتاج.

لم يحظ أي نوع من أنواع التعليم، في الوقت الراهن، بهذا القدر، من الاهتمام الحكومي والشعبي وعلى سائر المستويات، من خلال عقد المؤتمرات والندوات وإصدار القوانين والتشريعات وإجراء البحوث والدراسات، كالذي حظي به التعليم الفني. فهو كما يُعتقد طوق النجاة، بالنسبة إلى الدول العربية أو الملاذ الأخير في نهضتها الاقتصادية والتنموية. وزيادة الإقبال عليه واتساع مجالاته وتعدد أنواعه وهو الحل الأمثل لمعالجة البطالة والبطالة المقنعة التي تشهدها معظم أقطار الوطن العربي، لحشود الخريجين من المدارس الأكاديمية النظرية، والذين تكتظ بهم المؤسسات الحكومية العربية، وهو التعليم القادر في رأي بعض المربين والإداريين الحكوميين، أن يعيد للتربية توازنها وانسجامها في تكامل متناسق ما بين الدراسات النظرية وممارساتها التطبيقية، وربط العمل بالتعليم والتعليم بالعمل ليعبر عن حاجات المجتمع وتطلعاته المستقبلية، فيكسب خريجوه، من خلال الممارسة العملية والتطبيقية، الوعي بقيمة العمل المنتج وكرامته وتحمل المسؤولية، وإدراك قيمة الوقت والجهد، إلى جانب ما يتيحه من فرص اكتشاف الفرد لقدراته وإمكاناته ووسائل استثمارها بشكل ناجح له ولمجتمعه، مفجراً في الوقت ذاته، القدرات الإبداعية لدى الناشئة راسماً أمامهم دنيا من الطموح والآمال والمستقبل المشرق والسعادة !!! رابطاً أيضاً، بين البنيتين الفوقية والتحتية للمجتمع مجسداً الأفكار والنظريات العاجية، إلى واقع حياتي معيشي.

هذا شيء، والواقع شيء آخر، فعلى أرض الواقع، لم نر أن نوعاً من أنواع التعليم يلقى من الإعراض والعزوف والنظرة المتدنية من مجتمعه، كما لقي ويلقى التعليم الفني. فهو التعليم المطلوب حكومياً، المرفوض اجتماعياً، وهو الأساس الذي تبنى عليه التنمية الشاملة ولكنه لا يأتي في قائمة الأولويات !!

وهذه النظرة الدونية للتعليم لا تقتصر على قطر عربي دون آخر بل بالاجتماع هناك ما يشبه درة الفعل في الوسط الاجتماعي تجاه هذا النوع من التعليم، والأسباب عديدة ومتنوعة تعود بجذورها إلى طبيعة المجتمع العربي وتركيبته الاجتماعية والسيكولوجية وإلى تطور التعليم فيه.

وتمتد أيضاً جذور هذه النظرة إلى نشأة النظم التعليمية الغربية، فقد كان التعليم يمثل امتيازاً لطوائف المجتمعات الطبقية التي كانت سائدة في الدول الأوروبية حتى بداية القرن العشرين والتي كانت تقسم المجتمع إلى (صفوة) لها حق التعليم والسلطة والسيادة و(كثرة) عليها واجب العمل والخدمة.

وهكذا، كان هناك مساران للتعليم في تلك المجتمعات، مسار لأبناء الطبقة العاملة يحدهم في حدود الدور الاجتماعي المرسوم لهم، وهو دور العمل والخدمة، وهو مسار تعليمي ملتقه عند المرحلة الابتدائية، وغالباً ما كان بالمجان. ومسار ثانٍ لأبناء النبلاء والصفوة، يقدم لهم تعليماً يمتد بعد المرحلة الابتدائية إلى المدرسة الثانوية التي تقدم لهؤلاء الصفوة تعليماً أكاديمياً لدورهم الاجتماعي والسياسي، فهم ليسوا بحاجة إلى العمل ولا هم مطالبون بالخدمة، بل لديهم الفراغ الذي لا بد أن يشغل بدراسات الأدب واللغات القديمة والفلسفة التي تمثل الأركان الأساسية لثقافة (السيد) ويفتح هذا التعليم أمامهم الأبواب للجامعة.

وهكذا ولد التعليم الصناعي ومدارسه الصناعية والمهنية، موصوفاً منذ البداية بأنه تعليم من الدرجة الثانية، يخدم الطلبة من أبناء الفئات الأقل مكانة اجتماعياً واقتصادياً، وقد ولد منتهياً مغلقاً يقود إلى سوق العمل والحرفة، ويرسخ الوضع الاجتماعي للملتحقين به، فلا يفتح أمامهم أبواباً إلى مسار تعليمي أعلى، يؤدي إلى وظائف السلطة والحظوة وهو ما كانت تؤدي إليه

المدارس الثانوية التقليدية. فالصورة تبقى واضحة في أذهاننا عن مكانة التعليم الفني في أوساطنا العربية.

وقد ظلت هذه النظرة ملتصقة بالتعليم الفني حين نقلت صيغة إلى بلادنا العربية، فظل حبيس إسارها تحاول الجهود المخلصة أن تحقق له الفكاك والانطلاق من الأسر ولكن بعد فوات الأوان (عبد المعطي، ١٩٨٨، ص ص ٤٩- ٩٢).

المؤشرات الكمية للتعليم الفني في البلدان العربية:

على الرغم من الجهود الحثيثة التي بذلتها البلدان العربية في العقود الأخيرة لمحاولة تطوير التعليم الفني كماً ونوعاً، والعمل على زيادة قدرته على اجتذاب أعداد كبيرة من الناشئين وتوعيتهم وإرشادهم إلى أهمية هذا النوع من التعليم، إلا أن التعليم الفني ما يزال يحتل شريطاً ضيقاً إذا ما قورن بالتعليم الثانوي العام في بلدان تتوقف حركة التنمية والنمو فيها على توافر أطر فنية مدربة.

تشير الإحصائيات المتوافرة في منتصف التسعينيات من القرن الماضي (وهي آخر النسب المتوافرة حتى الآن)، إلى أن نسبة طلبة التعليم المهني في التعليم الثانوي في البلاد العربية، لا تزيد على /٢٠ % / من مجموع طلبة المرحلة الثانوية، إلا في الدول العربية التالية (سورية - الأردن - ليبيا - مصر)، وتنخفض إلى أقل / ٥% / في معظم الدول العربية الأخرى.

ويلاحظ أيضاً التفاوت الكبير بين الأقطار العربية في هذا الصدد، نظراً لجملة من المعطيات التربوية والاقتصادية والاجتماعية.

والجدول التالي يبين نسب التعليم المهني في التعليم الثانوي في بعض الأقطار العربية عام ١٩٩٥.

جدول رقم (١٢) يبين نسبة التعليم المهني بالتعليم الثانوي في بعض الأقطار العربية عام ١٩٩٥

الدولة	النسبة %	الدولة	النسبة %
الأردن	٢٤،٢٧	السعودية	٢،٣٤
الإمارات	١،٤١	سورية	٩،٣٦
البحرين	١٢،٦٨	المغرب	١،٤٤
السودان	٤	تونس	٢،١٦
ليبيا	٣٨،١٨	اليمن	٣
مصر	٣٢،٣٤	الجزائر	٥،٥٢
عمان	١،٤١	قطر	١،٦٨

*- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٢.

يستقبل التعليم الفني في أغلب الدول العربية الطلبة الذين أنهوا بنجاح المرحلة الإعدادية أو المتوسطة على اختلاف أسلوب وقواعد توزيعهم على التعليم الثانوي العام أو الفني بين تلك الدول. إلا أن السمة الغالبة هي أن مدخلات هذا التعليم تكاد أن تكون مقتصرة على ذوي المعدلات المنخفضة. فمن لم يسعفهم الحظ بالالتحاق بالتعليم الثانوي العام، فالتعليم الفني هو الملاذ الأخير للمضطر الكاره، في أغلب الأحيان، وهذا ما ينعكس سلباً على المستوى الفني والمهني للمتخرجين فيه، وبالتالي ضآلة مساهمتهم في التنمية العربية الاقتصادية والشاملة.

وحين ينظر إلى نسب توزيع التخصصات المختلفة في التعليم الفني فإننا نجد أن التعليم التجاري يحتل المساحة الأكبر من حجم التعليم الفني في البلدان العربية، ويليه التعليم الصناعي ثم الزراعي، إذ تبلغ نسبة أعداد طلبة التعليم

التجاري في سائر الأقطار العربية (عدا الكويت والجزائر ولبنان) نحو (٥٠ %) من مجموع طلبة التعليم المهني، يليه الصناعي (٣٣ %) فالزراعي (٩ %) فالصحي (٦ %)، والنسبة الباقية لباقي الاختصاصات الأخرى.

تشير معظم الدراسات، التي أجريت في البلدان العربية، والتي تناولت موضوع عزوف الشباب عن الالتحاق بالتعليم الفني والمهني إلى أسباب عديدة، نختصر أهمها في:

١- إتباع نظم التعليم في معظم البلدان سياسات عدم قبول خريجي هذا التعليم في الدراسات العليا.

٢- وضعف التكامل بين التعليم الفني والتعليم العام وضعف أو انعدام الفرص أمام الطلبة للانتقال بصورة أفقية بين مسارات التعليم وتوزيعه بين وزارات وهيئات مختلفة، مما يحرمه من التخطيط الشمولي والتنسيق التكاملي الكافي.

٣- النظرة الاجتماعية السلبية نحو العمل اليدوي وغياب العمل عن التعليم العام، وما تسرب في الأذهان من ضرورة إكمال الدراسة الجامعية لكل من ينهي الثانوية، وإلا نُظر إليه كفاشل لم يكمل التعليم إلى جوار نظرة الأسرة إلى التعليم الفني كونه طريقاً لعمل فني يدوي لا يتناسب ومركز الأسرة الاجتماعي أو الاقتصادي! مما يؤدي إلى توجيه الأبناء نحو التعليم الثانوي العام فالجامعي بحثاً عن الوظيفة ذات الاسم والمكانة المرموقة !!!.

٤- يمثل التوزيع الجغرافي لمدارس التعليم الفني التي غالباً ما تتركز في المدن الرئيسة عائقاً أمام سكان المناطق البعيدة للالتحاق بهذا التعليم.

٥- ندرة التنظيمات الاجتماعية المهنية (الاتحادات والجمعيات والنقابات) للأطر المهنية على مستوى القطر الواحد والوطن العربي، يحرم هذا التعليم من قوة مؤثرة ترعى شؤونه وتوثق العلاقة بين خريجيه وتبرز مكانته الاجتماعية لدى المؤسسات والهيئات المهتمين أو الأطباء.

٦- قلة الحوافز المهنية والمادية أمام الدارسين والخريجين على حد سواء، تجعل عائقاً يحول دون التشجيع للإقبال عليه، نظرية التمييز الواضح في هيكل الأجور ونظم الاستخدام والترقيات الوظيفية لصالح خريجي الجامعة.

٧- ضعف التوجيه المهني أو انعدامه في المراحل الدراسية التي تسبق التعليم الفني، يحرم الطلبة من تعرف بقية المهن في مجتمعهم وفرص العمل المتاحة وأولوياتها، كما أن عدم ممارستهم لخبرات ومهارات وتوجيه فني التعليم العام لا يسهم في توكيد الميل والطرائق لديهم.

التوجيه والإرشاد المهني:

تشكل المرحلة الثانوية، واحدة من أهم المراحل الدراسية في النظام التربوي- التعليمي، لأي مجتمع من المجتمعات المعاصرة، ويكتسب دورها أن يكون مشابهاً، من حيث المبدأ، للدور الذي تقوم به الطبقة الوسطى في النظام الاجتماعي. والطبقة الوسطى، تعد بمثابة " بيضة القفاز "، في إقرار التوازن والاستقرار في المجتمع. كذلك هي المرحلة الثانوية في النظام التعليمي، فهي تأتي بمثابة الجسر الواصل ما بين التعليم الأساسي والتعليم العالي، من هنا نرى أن دورها محوري في فشل أو نجاح أي نظام تربوي.

من هذا المنطلق، فإن دراسة الواقع التعليمي لهذه المرحلة كان قد حظي بالكثير من الدراسات والبحوث، التي قام بهما نخبة أفضل ممن التربويين والمختصين. فقد تعرضوا بدراساتهم للمشكلات المختلفة، التي تعترض طلبة

المرحلة الثانوية، والمناهج التربوية التي تُدرس في هذه المرحلة، عدا عن اهتمامها الكبير، بطرائق التدريس ووسائله وإعداد المدرسين والامتحانات والتنظيم وسبل القبول وضعف الكفايات الداخلية والخارجية للتعليم الثانوي العام والمهني والفني...

أخذ الاهتمام ينصب حالياً في الكثير من النظم التربوية العربية على محور العملية التعليمية (المتعلم)، وأخذت الموضوعات المتعلقة مباشرة به، والتي تدور بمجملها حول آرائه واتجاهاته ومجال دراساته ومستقبله المهني...، تلقى الكثير من الاستجابة والدراسة أحياناً والقبول والمشاركة من قبل المختصين التربويين والنفسيين والاجتماعين، فظهر ما يسمى الإرشاد والتوجيه في التعليم الثانوي، في الكثير من الدول العربية.

ويقوم التوجيه والإرشاد المهني بدور بارز في عملية تطوير ونجاح التعليم الفني وعلى سائر المستويات في البلاد العربية.

لم تعد مساعدة الطالب على تعرف قدراته وإمكانياته ومتطلبات الدراسة التي يود الالتحاق بها والقدرات اللازمة للنجاح والتفوق فيها وطبيعة المهن التي يعده التعليم الفني للالتحاق بها ومتطلباتها، مجرد نصيحة تقدم للطالب تستند إلى الخبرة والتجربة، بل أصبحت اليوم عملية تستند إلى اختبارات ومقاييس وأدوات تقيس الذكاء والاستعدادات الخاصة والميول الشخصية.

ولكن هذه الاختبارات ما تزال مقصورة في استخدامها على مختبرات كليات التربية وعلم النفس المجالات الأكاديمية، فلم تنتقل لتصبح جزءاً من بنية التعليم الفني والتقاني أو المدرسة الفنية، أو أجهزة التعليم الفني، وقد يرجع ذلك إلى عدم توافر الأطر المتخصصة في التوجيه والإرشاد الفني القادرة على تقديم هذه الخدمات.

ومن هنا نرى، أن عملية اختيار الطالب لتخصصه ما تزال تعتمد على اعتبارات غير موضوعية من مثل: اتجاهات الآباء والأقران والأصدقاء أو المجموع الكلي للطالب (مستوى التحصيل)، مما يحرم الطالب من الإفادة من التوجيه المستند إلى الأساليب العلمية التي توفر له أساساً عملياً لاختيار المهن التي تلائم قدراته واستعداداته.

إن بناء قواعد للمعلومات في التعليم الفني، يمكن أن تقيم جسراً متصلاً بين البحث العلمي والأداء الميداني، ويمكن أيضاً أن يقدم لهذا التعليم أكبر الفرص لتقديمه وتطوره.

قامت اليونسكو بجهود متواصلة على المستوى العربي لدراسة مشكلات التعليم الفني وتقديم مقترحات وتوصيات لتطويره، وعقد مؤتمرات ولقاءات واجتماعات خبراء ونشرات بحوث ودراسات ومعلومات وتقارير تخدم هذا الهدف، وأقرّ المؤتمر العام للمنظمة في دورته التاسعة في (٢٥ – ١٢ – ١٩٨٧) وثيقة تتضمن توصيات لتطوير التعليم الفني من أجل التنمية، تشمل العمل على تطوير النظم والهياكل والسياسات التعليمية في الأقطار العربية، واعتماد أسس وأساليب لتوجيه وقبول الطلبة، ولتتوسع في القبول للوصول إلى نسبة (٧٠ %) من الطلبة المقبولين في التعليم العالي، في معاهد التعليم التقاني، ونسبة (٧٥ %) من الطلبة المقبولين في التعليم الثانوي، في معاهد التعليم ومدارس التعليم الفني،مع حلول نهاية القرن العشرين.

كما تشمل التوصيات، تطوير المناهج وربطها بمتطلبات التنمية والاتجاهات التكنولوجية المعاصرة والعمل على إدخال التعليم التقاني والمهني ضمن مناهج التعليم العام في مراحل التعليم المختلفة، وفتح الكليات والأقسام المتخصصة في إعداد الأطر التدريبية اللازمة لهذا التعليم، والعمل على رصد الميزانيات

اللازمة لتطويره وتجهيزه بالمعدات الملائمة.

ومن هذا المنطلق، قررت التوصية أن التعليم التقاني والمهني ينبغي أن يكون:

١- جزءاً لا يتجزأ من التعليم العام.

٢- وجهاً من أوجه التربية المستديمة.

٣- سبيلاً للالتحاق بقطاع مهني.

وتشمل تلك المبادئ الثلاثة، الفلسفة الأساسية التي توجه هذا النظام وتراعى في بناء هياكله ومناهجه، وتحديد علاقاته وموقعه في النظام التعليمي.

ومن هذا المنطلق تدعو التوصية إلى إقامة علاقات جديدة بين التربية والحياة المهنية والمجتمع عامة، وأن يصمم هذا التعليم بحيث يحقق الأغراض التالية:

١- إلغاء الحاجز القائمة بين مراحل التعليم ومجالاته وبين التعليم والعمالة وبين المدرسة والمجتمع وذلك عن طريق:

أ- دمج التعليم التقاني والمهني والتعليم العام في سائر مسالك التعليم بعد التعليم الابتدائي.

ب- بإنشاء بنى تربوية مفتوحة ومرنة.

جـ - مراعاة احتياجات الأفراد التعليمية وتطوير المهن والوظائف.

٢- أن يبدأ التعليم التقاني والمهني بإعداد مهني أساسي واسع النطاق مما يسهل الترابط الأفقي والرأسي، سواء أكان ذلك داخل النظام التعليمي أو بين المدرسة وسوق العمل، ويسهم في القضاء على كل أنواع التمييز. بحيث.

أ- يكون التعليم التقاني والمهني جزءاً لا يتجزأ من التعليم الأساسي.

ب- أن يُختار اختياراً حراً ومقصوداً، بوصفه وسيلة لتنمية مواهب الفرد واهتماماته، كي يمارس إحدى المهن أو يواصل دراسته.

ج- أن يتيح الالتحاق بأشكال ومجالات أخرى من التعليم في سائر المراحل، وذلك بقيامه على أساس متين من التعليم العام واحتوائه على عنصر من عناصر التعليم في مراحل التخصص كافة.

د- أن يسمح بالانتقال من مجال لآخر داخل التعليم التقاني والمهني.

هـ- أن يكون متاحاً للإناث والذكور على حد سواء.

و- أن يسمح بالتحاق المعوقين به في أشكال تتواءم مع احتياجاتهم تيسيراً لاندماجهم في المجتمع.

ولتحقيق ذلك، لا بد من إعادة بناء هيكلية التعليم التقاني سياساته، وذلك باتخاذ التدابير التالية:

أ- تنويع التعليم الثانوي في مراحله الأخيرة.

ب- إنشاء معاهد على مستوى المرحلة الثالثة (المرحلة الجامعية بعد المرحلة الثانوية)، تراوح في برامجها بين البرامج القصيرة المتخصصة والطويلة، للمتفرغين و تجمع بين الدراسات والتخصص المهني.

ج - وضع برامج تعليمية في كل المراحل، ترتكز على التبادل المنظم والمرن بين المعاهد التعليمية ومؤسسات التدريب والمسؤولين عن العمالة والتوظيف.

وبهذا الشكل، يمكن للتعليم الفني الثانوي أن يحقق أهدافه، ويلبي احتياجات التنمية العربية من العمالة المدربة، القادرة على المساهمة بفاعلية في تحقيق الأهداف والسياسات التربوية العربية، في عصر يتطلب الكثير من العلمية والتخصص والمنافسة.

رابعاً: التعليم العالي:

يقصد بالتعليم العالي- **Higher education**، تلك المرحلة من **التعليم التي** تلي مباشرة المرحلة الثانوية في سلم التعليم، وتمتد فترة الدراسة فيها غالباً ما بين (١٨ – ٢٤) سنة من العمر.

ويقسم التعليم العالي من حيث المبدأ إلى قسمين رئيسين هما:

أ- **تعليم عالي متوسط:** مدة الدراسة في هذا التعليم غالباً سنتين بعد المرحلة الثانوية، تتم في معاهد متوسطة، تهدف إلى تخريج فنيين ومهنيين في الغالب.

ب- **تعليم جامعي:** (الإجازة = البكالوريوس = الليسانس) مدة الدراسة **فيها** بين ٤ – ٦ سنوات. يضم **مرحلة الدراسات العليا:** مدة الدراسة فيها تتراوح بين سنة واحدة لدبلوم الدراسات العليا، ومن سنة إلى سنتين للماجستير وثلاث سنوات للدكتوراه، في معظم الجامعات والمعاهد العليا العربية.

ومنذ خمسينيات القرن الماضي، والتعليم العالي في البلاد العربية يشهد إقبالاً جماهيرياً منقطع النظير، قياساً إلى العهود السابقة، حيث حرمت الأجيال العربية من فرص التعليم وبخاصة التعليم العالي. ويعود ذلك أيضاً إلى إيمان الدول العربية بضرورة تطوير هذا النوع من التعليم، لما له من دور بارز في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافة العربية.

لقد أصبحت الجامعات في عصرنا الحاضر، من المقومات الأساسية والرئيسة للدولة العصرية، وأصبح إنشاء مثل هذه المؤسسات التعليمية التربوية في جميع الدول على اختلاف أحجامها ومستويات نموها، من أهم الأولويات. ويمكن إرجاع أهمية تطوير مثل هذه المؤسسات إلى أهمية دورها في نقل

الدول، وخاصة النامية منها، من مرحلة التخلف والسيطرة الاستعمارية إلى مراحل متقدمة من النمو والتطور.

وتختلف الجامعات عن المؤسسات التعليمية الأخرى في كونها أبرز المؤسسات التي لها علاقة مباشرة بجميع جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية... فالجامعات التي تمثل القيادة الفكرية والعلمية في المجتمع، هي المؤسسات القادرة، لما تتوافر لديها من كوادر مؤهلة تأهيلاً عالياً، على التعامل مع المشاكل والتحديات التي تمر بها المجتمعات المعاصرة.

لقد عولت الدول العربية على مؤسسات التعليم العالي كثيراً في سبيل بناء نهضتها الحضارية، وخاصة في الآونة الأخيرة. فقدمت كل دعم مادي ومعنوي لها في سبيل تطويرها بالشكل اللائق، وأكدت على ضرورة ربط الجامعة بالحياة عن طريق البحوث العلمية التي تقوم بها مؤسسات التعليم العالي، ووضع هذه البحوث والدراسات في خدمة التنمية.

الواقع الراهن للتعليم العالي في البلاد العربية:

تشير الإحصاءات، إلى أن عدد الملتحقين بالتعليم العالي في الوطن العربي قد تزايد، بشكل كبير، خلال العقود الأخيرة، فقد قفز عدد المسجلين في التعليم العالي من / ١٦٣ / ألف طالب عام ١٩٦٠، إلى / ٤٤١ / ألف طالب في عام / ١٩٧٠ /، وهذه الأرقام غير ذات دلالة، إلا إذا ترجمت إلى نسب مئوية تبين نسبة الطلبة المسجلين في التعليم العالي، إلى مجموع الطلبة المسجلين في جميع المراحل التعليمية الأخرى، فقد كانت هذه النسبة في عام ١٩٦٠ / ٠,١٩% /، بينما بلغت عام ١٩٧٠ / ٢,٧٦% /، مما يعكس الزيادة الحقيقية في عدد طلبة التعليم العالي. وفي عام ١٩٨٣، بلغ عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي نحو مليوني طالب، وفي عام ١٩٩٣ بلغ عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي

نحو خمسة ملايين طالب وطالبة، موزعين على / ٩٣ / جامعة عربية تخرج سنوياً أكثر من / ٦,٢ / مليون طالب وطالبة (٣,٩ ذكوراً، ٢,٣ إناثاً) أي بزيادة / ١,٢ / مليون طالباً خلال سبع سنوات فقط.

وتشير التوقعات في هذا الصدد إلى أن يتغير عدد الطلبة المسجلين في جميع مستويات التعليم العالي إلى ستة ملايين مع حلول عام / ٢٠١٠ /، ويعني هذا النمو، ارتفاع نسبة الملتحقين بالتعليم العالي من فئة العمر الجامعي من السكان العرب من معدل / ١٥% / في عام ١٩٩٦ إلى معدل / ٢٠% / في عام / ٢٠١٠ /، ويمثل هذا التطور تحسناً ملموساً في عدد الطلبة لكنه يظل أقل ما بلغه في بعض أقطار العالم الثالث ولا يعادل سوى / ٦٠% / من المعدلات القائمة في البلدان ذات المستوى المرتفع لهذا المؤشر.

إذن لا يعدو أن يكون هذا التطور الكمي، إلا شكلياً، ولا يلبي متطلبات التنمية العربية الراهنة والمستقبلية على حد سواء، وهذا يقودنا إلى أزمة حقيقية تعترض واضعي سياسيات التعليم العالي في البلاد العربية.

فمن أجل ذلك عقدت الندوات والمؤتمرات العربية، بغية العمل المشترك في سبيل تطوير هذا النوع من التعليم، وجعله في متناول الجميع. وجاءت التوصيات والقرارات الهامة بهذا الشأن، ولكن للأسف الشديد، تبقى الآمال والطموحات أكبر بكثير من الإمكانات المادية والبشرية العربية الراغبة في أن يأخذ التعليم العالي مساره الطبيعي كقوة فعّالة في تطوير المجتمعات العربية، في عهد الاتصالات العلمية الدقيقة، في عصر المعلومات والأتمتة.

تختلف نسب التسجيل في هذه المرحلة بين قطر عربي وآخر، نظراً لجملة من العوامل السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية، إلا أن هذه النسب في تزايد مستمر، وبخاصة في ظل افتتاح أنواع من التعليم العالي من مثل:

الموازي والمفتوح والخاص والافتراضي...الخ.

والجدول التالي يبين عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي (لكل مئة ألف من السكان)، ونسب التسجيل الإجمالية (مجموع المسجلين في التعليم العالي بصرف النظر عن السن، معبراً عنه بنسبة مئوية من فئة العمر البالغة خمس سنوات بعد سن التخرج من التعليم الثانوي)، للطلبة المسجلين في التعليم العالي (من الفئة العمرية الموازية للتعليم العالي)، في بعض البلدان العربية عام ١٩٩٦، وهذه النسب هي آخر النسب المتوافرة في هذا المجال.

جدول رقم (١٣) يبين عدد الطلبة المسجلين في التعليم العالي، ونسب التسجيل الإجمالية في بعض البلدان العربية

البلد	عدد الطلبة	نسبة التسجيل	نسبة الذكور	نسبة الإناث
سورية	١٥٥٩	١٥،٧	١٨،٢	١٣،١
السعودية	١٤٥٥	١٦،٣	١٧،٤	١٥،٣
اليمن	٤١٩	٤،٢	٧	١،١
عمان	٦٩٥	٨	٨،٨	٧،١
لبنان	٢٧١٢	٢٧	٢٧،٢	٢٦،٨
مصر	١٤٥٤	٢٠،٢	٢٤،٢	١٥،٩
تونس	١٣٤١	١٣،٧	١٥	١٢،٥
الإمارات	٨١٠	١١،٩	٤،٩	٢٠،٧
المغرب	١١٦٧	١١،١	١٢،٩	٩،٣

*- المصدر: تقرير عن التربية في العالم ٢٠٠٠.

نلاحظ من خلال قراءتنا للجدول السابق، أن إقبال الشباب العربي على التعليم العالي لا يتجاوز ١٥% إلا في كل من (سورية والسعودية ومصر ولبنان)، وهو أقل من ذلك في باقي الدول العربية.

ومن الطبيعي حالياً فإن هذه الأعداد قد تضاعفت في السنوات الأخيرة، نظراً للانتشار الواسع للتعليم العالي في البلدان العربية المختلفة، ومساهمة القطاع الخاص في افتتاح العشرات من الجامعات الخاصة، وافتتاح أنواع مختلفة من التعليم العالي، كالتعليم المفتوح والافتراضي والموازي...الخ. كل هذا ساهم مساهمة كبيرة في تطوير التعليم العالي في معظم البلدان العربية، على الأقل من الناحية الكمية.

وهذه الزيادة الكبيرة في أعداد الملتحقين بالتعليم العالي، تأتي بالدرجة الأولى من أهمية هذا النوع من التعليم، لما له من دور ريادي في التنمية العربية الشاملة، والطلب الاجتماعي المتنامي للتعليم. هذا من جهة، ومن جهة ثانية انتشار التعليم بشكل واسع، في المراحل التعليمية الأخرى المختلفة وبخاصة التعليم الثانوي، الذي لاقى اهتماماً كبيراً على المستويين الشعبي والحكومي وانتشار مبادئ الديمقراطية – وخاصة شعار ديمقراطية التعليم، التي أخذت تصبغ الساحة العربية ليس فقط بسماتها الإيديولوجية وإنما الاجتماعية والثقافية أيضاً.

وعلى الرغم من ذلك، ما يزال التطور الكمي هو الغالب، مقارنة مع التطور الكيفي الذي بقي في حدوده الدنيا، نتيجة لعدة أسباب، اقتصادية تكنولوجية ديموغرافية سياسية اجتماعية مختلفة. وإلى الآن يغلب الجانب الأكاديمي البحت على معظم مؤسسات التعليم العالي العربية، وإلى الآن ما تزال وظيفة الجامعة الأساسية تعليمية بحتة، في كثير من الأحيان. ولا تختلف لا من حيث الأسلوب ولا من حيث البرامج وطرائق التدريس عن المستوى الثانوي. ويوضح تقرير التنمية البشرية العربية (٢٠٠٣)، ضرورة رسم سياسات تربوية أساسية تكفل عملية تطوير التعليم العالي في البلدان العربية تتجلى في:

• - نشر التعليم العالي وتنويعه، والتركيز على المجالات المعرفية والأشكال التنظيمية المطلوبة للتقدم العلمي والتقاني.

• - تحقيق مستوى الجودة في التعليم العالي.

• - تطوير أساليب القبول وتنوعه.

• - ربط مخرجات التعليم العالي بالتنمية الاقتصادية والتنموية.

أما على الصعيد الكيفي، فعلى الرغم من التطور الكبير في أعداد الملتحقين بالتعليم العالي خلال السنوات الأخيرة وافتتاح العديد من الجامعات العربية الحديثة، حتى بات يربو عددها حالياً (٢٠٠٥) على مئتي جامعة، بالإضافة إلى مئات الكليات والأقسام والفروع التابعة لها، إلا أن الحديث عن التطور الكيفي يبقى في منأى عن التطور الكمي. وإلى الآن يغلب الجانب الأكاديمي البحت على معظم مؤسسات التعليم في البلدان العربية وإلى الآن ما تزال وظيفة الجامعة الأساسية تعليمية بحتة، في كثير من الأحيان، لا تختلف لا من حيث الأسلوب ولا من حيث البرامج وطرائق التدريس عن المستوى الثانوي في كثير من الأحيان، وبخاصة في الفروع النظرية.

وتبقى جامعتنا العربية، بعيدة كل البعد، عن المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والعلمية والتكنولوجية، التي تحدث في المجتمع، وكأنه أنيط بها هذا الدور السلبي عن قصد !! وحتى لا نكون مغالين، ومما يؤسف له أن جامعتنا العربية ما زالت متخلفة بعض عقود من السنين عن التطور التكنولوجي والعلمي والإداري ... وذلك من خلال مناهجها المقننة، وبعدها عن التطبيقات العلمية وافتقارها إلى الموارد المادية والبشرية التخصصية وبعدها عن المساهمة الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تشهدها معظم أقطار وطننا العربي حالياً.

مشكلات التعليم العالي في البلدان العربية:

من الطبيعي أن تكون المؤسسات التربوية والتعليمية في أي مجتمع من المجتمعات، بمثابة انعكاس حقيقي لواقع هذا المجتمع السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي والعلمي... وهذا ينطبق إلى حد بعيد، على مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية، كونها تشكل ركناً أساسياً من أركان العملية التربوية – التعليمية والتنموية العربية، لما تفرزه من مخرجات وكوادر، وبما تقدمه من بحوث ودراسات تهدف بالدرجة الأولى إلى تطوير المجتمعات العربية على الأصعدة كافة.

في ضوء هذه العلاقة المتبادلة ما بين مؤسسات التعليم العالي والمجتمع، فإننا لا نستطيع أن نفصل المشكلات التي يعاني منها التعليم، وخاصة التعليم العالي، عن تلك التي يعاني منها المجتمع، فالعملية باختصار عملية تأثر وتأثير. هذه العلاقة المتبادلة فرزت جملة من المؤشرات تعكس إلى حد بعيد الواقع الراهن للتعليم العالي في البلاد العربية.

لقد تركزت الجهود الكبيرة في البلدان العربية في الوقت الراهن، حول التصدي لمشاكل التعليم العالي، ومحاولة إيجاد أفضل السبل والوسائل للخروج به من دائرته المفرغة، التي يدور بها، محاولة بذلك رسم ملامح إستراتيجية لآفاق تطوره في إطار الموارد المادية والبشرية المحدودة والمتاحة له، وربط مخرجاته بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. إلا أن جميع هذه المحاولات وسواها، لم تستطع أن تصل إلى الغاية المطلوبة، ولم تستطع أن تحقق أهدافها كاملة أو جزءاً صغيراً منها. وهذا ما نلاحظه في ضوء قراءتنا لتوصيات إستراتيجية تطوير التربية العربية (١٩٧٩)، حول التعليم العالي وسبل تطويره، وهذا ما نراه أيضاً في جميع الندوات والمؤتمرات التي عقدت لهذه

الغاية في البلدان العربية مؤخراً.

ومن خلال العديد من التقارير، التي تقدمت بها الدول العربية إلى المؤتمرات والندوات العربية حول واقع وآفاق تطوير التعليم العالي في البلدان العربية، ومن خلال اجتماعات وزراء التعليم في البلدان العربية والتوصيات، نستطيع أن نجمل أهم المشكلات التي يعاني منها التعليم العالي في الوقت الراهن، وفي المستقبل القريب، والتي تتجلى من خلال:

١- النقص الكبير في أعداد أعضاء الهيئة التدريسية (الأردن – الإمارات- البحرين – ليبيا – اليمن- السعودية).

٢- النقص الكبير في أعداد الهيئة التدريسية المؤهلين تأهيلاً عالياً وهذا ما تعانيه معظم جامعات الوطن العربي، وخاصة في " الأردن – والخليج العربي – اليمن – السودان – ليبيا ".

٣- عدم ربط خطط التنمية العربية بالتخطيط التربوي، مما يجعل الجامعات العربية بمنأى عن متطلبات التنمية العربية.

٤- مشكلات تتعلق بتعريب العلوم التطبيقية وخاصة في جامعات الأردن والخليج العربي والمغرب العربي.

٥- قلة الدراسات العلمية، وإن وجدت فهي دراسات نظرية لا تتناسب مع احتياجات التنمية العربية.

٦- استخدام الأساليب الكلاسيكية في التدريس والابتعاد عن استخدام الوسائل التكنولوجية المتطورة، سواء أكان ذلك في التدريس أم في الوسائل أم في الامتحانات أم في الإدارة.

٧- ضعف إقبال الطلبة على التخصصات العلمية والتطبيقية، وخاصة في دول الخليج العربي.

٨- عدم وجود قنوات اتصال بين مؤسسات التعليم العالي والمؤسسات التربوية والتعليمية الأخرى.

٩- عدم قيام الجامعات العربية بمهمة التدريب المستمر لخريجيها.

١٠- هجرة الكفايات العلمية الجامعية إلى خارج حدود الوطن العربي أو انتقالهم إلى الأعمال الإدارية خارج الجامعات.

١١- عدم مشاركة الجامعات العربية بما تقدمه من بحوث ودراسات وأيد فنية خبيرة في المشاريع الاستثمارية التي تعقدها الحكومات العربية مع الشركات الأجنبية الاستثمارية.

١٢- قلة الموارد المادية المتاحة للتعليم العالي، أو للبحوث العلمية في الجامعات العربية.

١٣- عدم مواكبة المناهج الجامعية للتطورات العلمية والتقنية الحديثة.

١٤- عدم وجود قنوات اتصال تصل ما بين الجامعات العربية بشكل يسمح بالتعريف، على الأقل بالبحوث والدراسات التي تمت فيها.

١٥- هيمنة المؤسسات الحكومية وتدخلها في قرارات الجامعات، وعدم الاستقلالية الإدارية والمالية للجامعات العربية.

والواقع أن مشكلات التعليم العالي في البلدان العربية أكبر من ذلك بكثير، ولا تعدو هذه الفقرات القليلة أن تكون إلا مؤشراً على الحال التي آلت إليها الجامعات العربية في السنوات الأخيرة.

إن التحديات الجسام التي تقع على عاتق الجامعات العربية حالياً وفي المستقبل أكبر بكثير من الإمكانات التي تتوافر لديها. فهي مطالبة:

أ- بتوفير الكوادر العلمية المؤهلة تأهيلاً عالياً، والمتخصصة في مجالات مختلفة، لتساهم في التنمية العربية الشاملة.

ب- بإجراء البحوث والدراسات العلمية والتطبيقية، التي تكشف احتياجات المجتمعات العربية وتشخص الداء فيها، وتقديم الحلول العلمية الصحيحة بغية العمل على تطويرها وتحضيرها.

ج- القيام بدورها في نشر الوعي العلمي والتكنولوجي بين جميع فئات المجتمع، وذلك من خلال المؤتمرات والندوات والبرامج الثقافية، التي تعقدها وتدعو إليها جميع قطاعات وفئات المجتمع، انطلاقاً من دور الجامعة في تطوير الحياة الاجتماعية والثقافية للمجتمع.

د- وهي مطالبة أيضاً بتوفير الأمن القومي والأمن الغذائي والأمن المائي والأمن الصحي ... في المجتمعات العربية، إضافة إلى مواجهة الغزو الثقافي الذي يجتاح جميع بلدان العالم النامي ومن ضمنه طبعاً بلدان الوطن العربي.

هـ- وهي مطالبة أيضاً بالعمل البناء لاستقطاب الأدمغة العربية التي هاجرت إلى خارج الوطن، وتشجيعها للعودة مؤمنة لها فرص العمل والبحث المناسب والحوافز المادية والمعنوية، حتى يتسنى لهم المشاركة الفعالة في بناء مجتمعاتهم والعمل على إعادة التلألؤ لهذه الحضارة العربية على أعتاب مرحلة جديدة من مراحل تطور المجتمعات العربية ونموها.

و- تأمين فرص الدراسة المناسبة لمئات الآلاف من الطلبة العرب الذين يدرسون في الخارج. وذلك من خلال إعادة النظر في سياسة الاستيعاب والقبول، التي تفرضها على أبناء الأمة العربية.

ز- الاتصال مع مراكز البحوث والدراسات في جامعات العالم، والإطلاع على آخر ما توصلت إليه هذه المراكز في مجالات العلوم الأساسية والإنسانية وسواها. ومحاولة ترجمة هذه البحوث إلى اللغة العربية والعمل على نشرها وتطبيقها قدر المستطاع في الأوساط العربية.

هذا عدا عن مطالبة هذه الجامعات العربية، بالتنسيق فيما بينهـا وتبـادل الخبراء والباحثين والعلماء والأساتذة والطلبة، وتنظيم اللقاءات الدوريـة فيمـا بينهم ضمن إطار عربي موحد، يهدف إلى تطوير المجتمعات العربيـة علـى الأصعدة كافة.

إن حديثنا بهذا الشكل المسهب بعض الشيء، عن واقع التعليم العـالي فـي البلاد العربية، ما هو في حقيقة الأمر إلا حديث عن جانب واحد من المشكلات، مشكلة النظام التعليمي العربي برمته. لقد تجاوزنا الأهداف والمنـاهج والبنـى الفوقية ومفرزاتها السياسية والأيديولوجية والعقائدية، التي تلقي بظلالها الكثيفـة على التعليم العالي، لما يحتله هذا النوع من التعليم من أهمية بالغة الخطـورة، ليس بالنسبة إلى التنمية العربية ومتطلباتها، وحسب، وإنما في دوره البارز في إمكان صياغة البنى العقلية والفكرية لجماهير واسعة من الناس، جنباً إلى جنب مع التكنولوجيا بمفرزاتها العديدة والمتنوعة في الوقت الراهن، وبخاصة في ظل ظهور أجيال جديدة من الكمبيوترات، قادرة على إجراء مليار عملية في الثانية الواحدة، ومدى الانتشار الواسع لوسائل الاتـصال وبخاصـة- INTERNET منها مما يجعل العرب في مواجهة التحدي الحضاري وجهاً لوجه، ومما يجعلنا نذهل من هذه الاختراعات العظيمة، وأن لا نبقى مجرد مستثمرين لها، بل يجب أن نكون فاعلين ومنظمين ومهندسين ومخترعين لها أيضاً.

في ضوء ذلك، علينا أن ننسى الأمس، بكل أبعاده، وبخاصة البعيد منه، بكل مفرزاته العقائدية والفكرية والسلوكية والأدبية، وأن ننظر إلى الغد، حتى يكون لنا مكاناً مناسباً بين الأمم التي أخذت تفكر بغزو الفضاء وبنـاء المـستعمرات على المريخ والمشتري وأن ترحل إلى أعماق المجرات، ونحن ما نزال نـردد بكرة وعشية في مناهجنا على الأقـل، " قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل... ".

الجامعات العربية والبحث العلمي:

لم تعد تقتصر مهمة الجامعة العصرية على مهمة واحدة، ألا وهي مهمة التدريس وواجباته، بل تعدى ذلك إلى إجراء البحوث والدراسات العلمية التي تهم القطاعات المختلفة في المجتمع، وتقدم الحلول والمقترحات الضرورية لها.

ويكاد أن يشمل دور الجامعات ومساهماتها جميع مؤسسات المجتمع. وتختلف الجامعات عن المؤسسات التعليمية الأخرى، في كونها أبرز المؤسسات التي لها علاقة مباشرة بجميع جوانب التنمية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية.

لقد أدت الجامعات دوراً مهماً وأساسياً في تنمية كثير من البلدان، نتيجة للدور الواسع الذي تضطلع به، وتعد الجامعات من المؤسسات الاجتماعية التربوية الرائدة على الصعد كافة.

هذا ومن الجدير ذكره، أن البحوث والدراسات التي تقوم بها الجامعات العربية، تأخذ منحنيين اثنين:

الأول: تلك البحوث والدراسات التي تهدف إلى تطوير الجامعة نفسها (من الداخل)، سواء أكان ذلك في عملية تطوير المناهج والأساليب والأداء الامتحاني والتنظيم الإداري أم عملية الإنفاق المالي والهدر والكفاءة الداخلية للعملية التربوية التعليمية.

الثاني: تلك البحوث التي تهم القطاعات الأخرى غير الجامعية، وتقوم بها الجامعات لصالح الوزارات أو المؤسسات الاجتماعية أو الصناعية أو التجارية أو الخدمية وسواها.

من هناك نرى، أن هناك حاجة ماسة في البلاد العربية إلى الأبحاث الأساسية والأصلية، التي تجريها الجامعات. غير أن الصعوبات التي تواجه

القيام بإجراء مثل هذه الأبحاث كبيرة للغاية، ولضمان نجاح هذه الأبحاث في الجامعات العربية، يجب أن تمنح هذه الجامعات الدعم المالي والمعنوي وأن يتوفر لديها التسهيلات المناسبة وأن تتمتع بقدر كاف من الحرية الأكاديمية.

إن الدعم الذي يلقاه البحث العلمي، يساهم بشكل فعال في تطوير مسيرة التعليم داخل الجامعة، ويزود المجتمع بالدراسات والأبحاث الضرورية له في مسيرة تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. من هنا نلاحظ أن الدول الصناعية المتقدمة تنفق أموالاً طائلة على البحث العلمي. فقد بلغت ميزانية البحث العلمي عام / ٢٠٠٢ / في كل من اليابان نحو / ٢،٥% /، وفي الولايات المتحدة الأمريكية / ٢،٨% /، وفي ألمانيا / ٢،٩% /، من الدخل القومي الإجمالي.

أما في البلاد العربية، فإن ميزانيات التعليم، على الرغم من بلوغها في بعض الأحيان، بين (١٥- ٢٠) بالمئة من الميزانيات العامة للدولة، إلا أن ما يخص منها البحث العلمي لا يتعدى، في أحسن الأحوال ١% منها، أو ما يعادل وسطيا ٠،٠٢% من الدخل القومي.

هذا، وجميع مصاريف البحث العلمي في الجامعات العربية تخضع، بشكل مباشر، تموينياً إلى إدارات الجامعات الحكومية. مما يفرض ولو بشكل غير مباشر، في أحسن الأحوال، طبيعة البحوث والدراسات التي يجب أن يقوم بها البحث العربي، في ظل إطار أيديولوجي محدد يتناسب وسياسة الدولة التي ينتمي إليها.

والجامعات العربية لا تخصص لبحوثها العلمية إلا النذر اليسير، ولا تمتلك الوسائل التكنولوجية المتطورة، ولا حتى الوسائل العلمية الكفيلة بإجراء البحوث وإن وجدت فإنها تضيع في غياهب الروتين والعمل الإداري البحت.

السبل الكفيلة بتطوير عملية البحث العلمي في الجامعات العربية:

يبدو بديهياً قولنا، إن عملية التطور، عملية أحادية الاتجاه، بمعنى آخر تسير دائماً إلى الأمام، نحو المستقبل. إلا أن هذا المسار قد يكون بطيئاً، كحاله في مجتمعاتنا العربية، بحيث لا يتناسب مع المستوى الحضاري والاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تطمح في الوصول إليه. وقد يكون سريعاً جداً، وخاصة في مجالاته العملية والتكنولوجية والتطبيقية، بحيث لا يدع مجالاً لمجريات الحياة المختلفة، من أن تلحق به، فيبدو غريباً عنها دخيلاً عليها، وتشعر تجاهه بالكثير من الحذر والرهبة أحياناً، مما يجعلها في منأى عنه تنظر إليه عن بعد ترقبه، ولكنها نادراً ما تتفاعل معه.

من هذا المنطلق، ونظراً لخصوصية مجتمعاتنا العربية (الفكرية والعقائدية والسياسية الاقتصادية)، كان على البحث العلمي أن يمثل القيادة الواعية لمسيرة تطورها، وأن يعبر عن طموحها وآمالها، وأن يضعها على مسار التطور الصحيح، الذي يتناسب وطبيعة هيكليتها الاجتماعية.

وحتى يتسنى للبحث العلمي في الجامعات العربية وسواها أن يقوم بهذا الدور الريادي، كان لا بد من:

١- إيجاد فلسفة خاصة بالبحث العلمي، تكون مقوماتها الأساسية نابعة من طبيعة المجتمعات العربية ورغبتها في التطور والرقي.

٢- تخصيص ميزانية مالية كافية لإجراء البحوث والدراسات العلمية، من الميزانيات العامة للدول العربية.

٣- إيجاد مراكز خاصة للبحث العلمي في الجامعات العربية، تكون بمثابة مراكز أساسية، يتفرع عنها مراكز صغيرة في الكليات والمعاهد التابعة لهذه الجامعات.

٤- إيجاد قنوات اتصال تصل ما بين مراكز البحوث في الجامعات العربية.
٥- العمل على توفير مستلزمات البحث العلمي وتقديم جميع الفرص المتاحة والإمكانات المادية ووضعها تحت تصرف الباحثين، سواء أكان ذلك ضمن الجامعات أم خارجها.
٦- إيلاء القائمين على البحث العلمي الكثير من الرعاية والاحترام.
٧- جذب العاملين العرب في مجالات البحوث العلمية العالمية والاستفادة من خبراتهم، وذلك بتقديم الدعم المادي والمعنوي لهم.
٨- إعطاء حرية أوسع لمراكز البحوث والدراسات.
٩- إقامة مسابقات علمية وتقديم جوائز تقديرية لأفضل البحوث على المستوى القطري والقومي.
١٠- الإسراع في نشر البحوث ووضعها في الاستثمار المباشر.
١١- تشجيع البحوث ذات السمة الميدانية والتجريبية، لما لها من أهمية بالغة في عملية تطوير التنمية العربية، وربطها بالدرجة الأولى بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافة العربية.

السبل الكفيلة بعملية تطوير التعليم العالي في البلدان العربية:

إن مستقبل التعليم العالي، في البلدان العربية، وتطويره مناط في سياق التحولات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمعات العربية، وفي تعزيز ديمقراطية التعليم وتعزيز الديمقراطية في التعليم. وهذا الدور الريادي يجب أن تقوم به الجامعات، عن طريق إنتاج ديمقراطي للمعرفة.

بات التعليم شرطاً أساسياً من شروط التنمية الاقتصادية، وعاملاً فاعلاً في تطوير للقدرات الذاتية، بالإضافة إلى كونه المصدر الرئيس للرفاهية الاجتماعية التي ينشدها الإنسان المعاصر.

وفي ضوء هذه المعطيات وسواها، كان لا بد لنا من أن نعتمد في بلادنا العربية على إيجاد صياغة جديدة لواقع تعليمنا العالي، نسعى من خلالها إلى جعل التعليم العالي، يحتل مكانة مرموقة على سلم الأولويات التربوية والتعليمية، وذلك من خلال السعي إلى تطويره وجعله متجدداً على الدوام، ليساهم في بناء التنمية العربية على الصعد كافة، مع بداية القرن الحادي والعشرين.

ولما كانت نظمنا التعليمية العربية تشكو الصعاب الكثيرة والمشكلات العديدة، التي تحول دون تقدمها وتطورها (هذا ما سنتحدث عنه مفصلاً لاحقاً)، كان لزاماً علينا تقديم ملامح أساسية تكون بمثابة حلول وتدابير يجب إجراؤها والعمل بمقتضاها، من قبل القائمين على وضع السياسات التربوية والتعليمية، بغية السعي الجاد إلى تطوير التعليم العالي.

ومن هذه التدابير نذكر:

١- تحديد أهداف التعليم العالي بدقة وموضوعية أكثر، لتتناسب وطبيعة المستجدات العصرية ومفرزات الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وسواها.

٢- تحقيق مبدأ ديمقراطية التعليم العالي.

٣- ربط التعليم العالي بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات العربية.

٤- إعادة صياغة مناهج وطرائق وأساليب التدريس في الجامعات العربية.

٥- العمل على استخدام الوسائل التكنولوجية والعملية المتطورة في عملية التدريس.

٦- إيلاء البحث العلمي في الجامعات العربية أهمية خاصة.

٧- رفع ميزانيات التعليم العالي إلى أقصى حد ممكن.
٨- إيجاد قنوات اتصال ما بين الجامعات العربية.
٩- العمل على جعل الجامعات مؤسسات إنتاجية.
١٠- إعطاء حرية أكبر للإدارات الجامعية في تنسيق شؤونها الداخلية والخارجية.
١١- إيجاد قنوات اتصال ما بين الجامعات العربية والجامعات الأجنبية والتعاون فيما بينهم في كافة القضايا العلمية وخاصة في مجال البحوث والدراسات العلمية.
١٢- أن يولي التعليم العالي في الوطن العربي، عناية خاصة، لتعليم اللغات الأجنبية، ويجعل من إتقان اللغة العربية وتطويرها وتمكينها من استيعاب مفاهيم الثورة العلمية والتقانة رأس أهدافه، تأكيدا لدورها في تمكين أبناء الوطن العربي من جعل الثورة العلمية والتقانية جزءاً لا يتجزأ من تفكيرهم ومواقفهم، وترسيخاً لمكانتها في صون الكيان العربي والحفاظ على وحدته والاستمساك بهويته والحيلولة دون استلاب ثقافته ودون ذوبانه بالتالي (عبد الدائم، ١٩٩٥، ص ١٨٤).

* * * * *